الأنباء
الثلاثاء 3 نوفمبر 2015

12 مليون دينار أرباح الربع الثالث بنمو 17٪

«كيبكو»: 37 مليون دينار صافي أرباح 9 أشهر بنمو 17٪

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) عن تحقيق صافي ربح بقيمة 37,2 مليون دينار وذلك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بارتفاع نسبته 17٪ بالمقارنة مع ربح بقيمة 31,82 مليون دينار للفترة المقابلة من عام 2014.

وارتفعت الأرباح الصافية لشركة المشاريع خلال الربع الثالث من العام (الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2015) بنسبة 17٪ لتصل إلى 11,8 مليون دينار بالمقارنة مع ربح بقيمة 10,1 ملايين دينار للفترة المقابلة من العام الماضي.

كما حققت الإيرادات الإجمالية للشركة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ارتفاعا بنسبة 3٪ لتصل إلى 451,7 مليون دينار بالمقارنة مع 438,3 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2014.

وارتفع مجموع الأصول خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ليصل إلى 9,5 مليارات دينار من 9,3 مليارات دينار كما في نهاية عام 2014.

وبمناسبة الإعلان عن هذه النتائج، قال الرئيس التنفيذي لقطاع البنوك في شركة مشاريع الكويت حيات: إن نتائج الأشهر التسعة الأولى من العام تعكس الأداء القوي الذي تحققه الشركات الرئيسية للمجموعة على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تشهدها المنطقة.

وأضاف: «تعكس نتائجنا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مستوى الأرباح الذي توقعناه من شركاتنا الرئيسية. إن أداء شركاتنا يتماشى مع التوقعات التي أعلنا عنها خلال منتدى الشفافية الذي عقدناه في شهر مارس الماضي. وعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تشهدها بعض الدول التي تنشط بها شركاتنا فإن النتائج التي حققناها تتماشى مع هدفنا لعام 2014 بحلول عام 2018».

مسعود حيات

حيات: النتائج تعكس الأداء القوي لشركاتنا.. رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة

3٪ نمو إجمالي الإيرادات لتصل إلى 452 مليون دينار

نمو أصول المجموعة إلى 9,5 مليارات دينار في 9 أشهر

النتائج متماشية مع أهداف «كيبكو» بمضاعفة الأرباح بـ 2018

«سيتي جروب»: 5 ملايين دينار أرباح الربع الثالث

أعلنت شركة سيتي جروب أنها حققت أرباحا صافية بنهاية الربع الثالث من السنة الحالية بلغت 5,262 ملايين دينار بالمقارنة مع أرباح صافية بلغت 4,153 ملايين دينار عن نفس الفترة من السنة الماضية محققة ارتفاعا بنسبة 26,7٪. ووصل ربح السهم الواحد 46,5 فلسا بنهاية الربع الثالث للسنة الحالية مقابل 36,7 فلسا للسهم الواحد بنهاية نفس الفترة من السنة الماضية.

وارتفعت إيرادات خدمات النقل بنهاية الربع الثالث لعام 2015 لتبلغ 12,181 مليون دينار بالمقارنة مع 10,592 ملايين دينار بنهاية الفترة نفسها للسنة 2014 بارتفاع نسبته 15٪.

وكما حققت الشركة ارتفاعا في الإيرادات التشغيلية نسبته 12٪ حيث بلغت 14,946 مليون دينار بنهاية الربع الثالث للسنة 2015 بالمقارنة مع 13,350 مليون دينار بنهاية نفس الفترة من السنة الماضية.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة سيتي جروب يعقوب الشرهان إن النتائج المرحلية تظهر صحة الاستراتيجية المطبقة من قبل الشركة إذ إنها تركز على الإنتاجية والكفاءة التشغيلية في إدارة المصروفات مما يفضي إلى استمرار الأداء الجيد وتحقيق النتائج الأفضل.

كما كشف الشرهان عن الإقبال المتزايد لعملاء جدد على باصات الشركة، وعزا ذلك إلى مستوى الاعتمادية والسلامة التي كانت وما تزال الشركة تسعى جاهدة للمحافظة عليه وتضعه في صدارة أولوياتها.

يعقوب الشرهان

محفظة التمويل ترتفع 6٪ إلى 1,13 مليار دينار.. والودائع تنمو 4,3٪ إلى مليار دينار

«الدولي»: 12 مليون دينار أرباح 9 أشهر بنمو 18٪

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح عن ارتفاع أرباح البنك حتى نهاية الربع الثالث من عام 2015 بنسبة 18٪ لتبلغ نحو 11,8 مليون دينار مقارنة بنحو 10 ملايين دينار في الفترة المقابلة من عام 2014.

جاء هذا الارتفاع كنتيجة للزيادة في كل الإيرادات مع تحسن في مؤشرات الرقابة على المصروفات، حيث نمت إيرادات التمويل بنسبة 9,3٪ وبواقع 3,7 ملايين دينار لتبلغ في المجمل نحو 43,4 مليون دينار مقارنة بـ 39,7 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي. كما ارتفعت إيرادات الأتعاب والعمولات لتحقق نموا بنسبة 9,3٪ ولتبلغ 6,5 ملايين دينار تقريبا مقابل 5,9 ملايين دينار لنفس الفترة من العام الماضي، فيما ارتفعت إيرادات الاستثمار بحوالي 1,6 مليون دينار لتصل إلى 4,5 ملايين دينار مقابل 2,8 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي لتحقق نموا ملحوظا بنحو 58٪، بالمقابل بلغ إجمالي المصروفات 19 مليون دينار مقارنة بـ «19,3» مليون دينار وبانخفاض بلغت نسبته 1,4٪مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لترتفع ربحية السهم للربع الثالث من عام 2015 بنسبة 18٪ ولتبلغ 12,59 فلسا مقارنة بـ 10,66 فلوس لنفس الفترة من العام الماضي.

وأشار إلى ارتفاع أصول «الدولي» بنحو 76,4 مليون دينار وبنسبة 4,6٪ لتصل إلى 1,74 مليار دينار تقريبا مقارنة بـ 1,66 مليار دينار في نهاية السنة من العام 2014، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة الارتفاع في حجم محفظة التمويل بنحو 64 مليون دينار لتبلغ 1,13 مليار دينار تقريبا، مقارنة بـ 1,06 مليار دينار مرتفعة بنسبة 6٪ مقارنة بنهاية السنة من العام الماضي، هذا وقد ارتفعت حسابات المودعين لتصل إلى حوالي 1,03 مليار دينار تقريبا مقارنة بـ989 مليون دينار في نهاية السنة من العام الماضي بزيادة قدرها 42 مليون دينار وبنسبة 4,3٪.

وانعكس الأداء الإيجابي لبنك الكويت الدولي خلال الربع الثالث من عام 2015 على نسبة التمويلات المتعثرة والتي انخفضت بحوالي 22,8٪ لتصل في المجمل إلى 4,4٪ مقارنة بما نسبته 5,7٪ لنفس الفترة من العام الماضي، كما استمر البنك في الحفاظ على معدلات ممتازة من معيار كفاية رأس المال طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بخصوص بازل 3، حيث تعدت النسبة 22,7٪ فيما بلغ معيار الرفع المالي معدلات تفوق 11٪. ولقد ساعدت النتائج الإيجابية السابقة على ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية ليصل إلى 6,49٪ مقارنة بـ 5,78٪ لنفس الفترة من العام الماضي، مما يوضح تصاعد نسب التوزيعات على حساب المودعين على الدينار الكويتي منذ بداية عام 2015، حيث كانت نسبة التوزيعات على الدينار الكويتي في الربع الأول 1,2٪ وفي الربع الثاني 1,5٪ لتصل إلى 1,8٪ في الربع الثالث.

وكشف الجراح عن أهم ملامح خطته الجديدة والطموحة للتحول الاستراتيجي التي عرضت على مجلس الإدارة وتمت الموافقة عليها وعلى البدء في تنفيذها للعام الحالي والأعوام المقبلة كأفضل البنوك الإسلامية نموا في الكويت، لاسيما في ضوء ارتفاع مؤشراته المالية وتمتعه بمركز مالي صلب، والتي حققها بنك الكويت الدولي من خلال نتائجه في الربع الأول والثاني والثالث من العام الحالي.

إبداع وابتكار

وأضاف: «إن بنك الكويت الدولي يتطلع من وراء تطبيق خطته الجديدة الشاملة والمتكاملة للتحول الاستراتيجي إلى تحقيق عدد من الأهداف الطموحة على صعيد أدائه، وأرباحه، وموجوداته ومنتجاته، وخدماته، ليصبح البنك الإسلامي الأسرع نموا في الكويت، والمؤسسة المصرفية الإسلامية الأكثر جذبا للعمالة الكويتية الشابة التي تبحث عن فرص وظيفية واعدة، مشيرا إلى أن السبيل إلى تحقيق هذه الأهداف سيكون عبر تحسين نوعية موجودات وأصول البنك، والتركيز على استدامة العوائد سواء للمودعين أو المستثمرين على حد سواء واعتماد مبدأ الإبداع والابتكار، والارتقاء بخدمات الأفراد، والدخول بقوة في مجال تقديم الاستشارات المالية للشركات المتوسطة والكبيرة، بما في ذلك تقديم خدماته التنافسية والشاملة للقطاع العقاري في البلاد بجودة عالية مستغلا خبرته الطويلة في هذا المجال والممتدة لنحو 34 سنة قبل أن يتحول إلى مصرف إسلامي شامل، بالإضافة إلى تعزيز الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي والمعايير الرقابية العالمية المعتمدة من قبل الجهات الرقابية الكويتية وعلى وجه الخصوص التعليمات المرتبطة بتطبيق قواعد الحوكمة ولجنة «بازل 3» وكذلك تأكيد أهمية توخي الحذر في إدارة المخاطر لما يمثله ذلك من أساس صلب للتميز الذي يتمتع به البنك.

خطة طموحة

وقال: «لقد رسمنا الخطوط العريضة لتحولنا الاستراتيجي وتنفيذ خطتنا وفق جدول زمني، نعمد من خلاله إلى تسخير كل طاقاتنا وتوظيف جميع إمكاناتنا كي نحقق أهدافنا على ثلاث مراحل، بدءا بتعزيز قاعدة هيكلة البنك في العام 2015، ثم المضي قدما في عملية التحول خلال العام 2016، وصولا إلى استكمال أهدافنا لبلوغ نتائج إيجابية تنافسية خلال العام 2017، مشددا على أهمية مراجعة سياسات اتخاذ القرارات وتطويرها استجابة وتلبية لاحتياجات العملاء لإرضائهم وإسعادهم وذلك من خلال اجتهاد البنك في تقديم الخدمات والمنتجات والحملات والعروض المميزة والمبتكرة، وكذلك مراجعة وتطوير خطط عمل وأداء جميع العاملين فيه، باعتبارهم العمود الفقري وحجر الأساس لخطة التحول الاستراتيجي المرتقبة».

الشيخ محمد الجراح

الجراح: خطة جديدة للبنك ليصبح أسرع البنوك الإسلامية نمواً

تصاعد نسب التوزيعات على حساب المودعين لتبلغ 1,8٪ بالربع الثالث

انخفاض نسبة التمويلات المتعثرة إلى 4,4٪

«الوطني»: 2,3 مليار دينار المبيعات العقارية في 9 أشهر بتراجع 26٪

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن نشاط قطاع العقار في الكويت استمر على مستواه المتراجع نسبيا مع وجود عدة عوامل تسببت في تضاؤل المبيعات وتناقص اهتمام المستثمرين بالسوق. وقد كانت كل من العوامل الموسمية وقوة النشاط في العام 2014 وأسعار النفط المنخفضة أهم المصادر المتسببة بالتراجع. فقد بلغ إجمالي المبيعات لأول 9 أشهر من هذا العام 2,3 مليار دينار متراجعة بواقع 26٪ من الفترة ذاتها في العام الماضي. واستمرت معظم مؤشرات أسعار قطاع العقار في تسجيل نمو سنوي جيد باستثناء مؤشر قطاع العقار السكني لأسعار المنازل الذي أظهر تراجعا منذ الشهر الماضي.

القطاع السكني

وأشار التقرير إلى أن المبيعات في القطاع السكني في العام 2015 حتى الآن بلغت 1,065 مليار دينار بينما بلغت في سبتمبر 82,2 مليون دينار. فقد تراجع كل من اجمالي المبيعات وعدد الوحدات السكنية بواقع 24٪ و29٪ على التوالي منذ تاريخها من السنة المالية ومقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. ومن الممكن أن يفسر هذا التراجع الحاد بالالتزام الذي تعهدت الحكومة بتطبيقه بشأن توزيع ما يقارب 12 ألف وحدة سكنية في كل سنة مالية، والذي يمثل زيادة سنوية مقارنة بالأعوام الماضية.

العقار الاستثماري

وقال التقرير إن مستوى المبيعات في قطاع الاستثماري تقرب من مستوياته في الفترة ما بين العام 2011 و2013، إذ يبدو أن المبيعات في العام 2014 قد جاءت مرتفعة بشكل استثنائي لهذا لقطاع. فقد بلغ إجمالي المبيعات 960 مليون دينار، مسجلة تراجعا بواقع 33٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، إلا أنها جاءت أعلى من متوسط مبيعات هذا القطاع في الفترة ما بين 2011ـ2013 وذلك بواقع 7٪. وفيما يخص الصفقات، فقد بلغت أقل مستوى لها منذ 5 سنوات، إذ تم تنفيذ 1,079 صفقة بيع منذ تاريخها من السنة المالية.

مبيعات التجاري

وذكر التقرير أن رغبة المستثمرين قد تحولت نحو القطاع التجاري، الذي أيضا تراجعت مبيعاته ولكن بصورة أقل حدة من القطاعات الأخرى. فقد تراجع إجمالي المبيعات بواقع 4٪ لتصل إلى 297 مليون دينار منذ تاريخها من السنة المالية. وقد سجل هذا القطاع في شهر سبتمبر إحدى عشرة صفقة بلغت قيمتها 45 مليون دينار. وارتفعت المبيعات في هذا القطاع بواقع 12٪ منذ تاريخها من السنة المالية بدعم من قوة مستوى الطلب على الأراضي المخصصة لأعمال التجزئة المتمثلة في المشاريع الجديدة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في مجال الأغذية والمشروبات. وفي الوقت نفسه، تم تسجيل صفقة لمجمع مطاعم بلغت قيمته 9 ملايين دينار وفق بيانات وزارة العدل. وعلى الرغم من أن مجمعات المطاعم تصنف من ضمن العقار التجاري، إلا أنها قد جذبت العديد من المستثمرين لما لها من عائد استثماري كبير.

هبوط النشاط

وأشار التقرير إلى أن المفاجئ في الأمر أن التراجع الكبير الذي طرأ على قطاع العقار ونشاطه منذ بداية العام لم يفرض أي ضغوطات تذكر على الأسعار حتى الآن. إذ تراجعت مؤشرات نمو أسعار العقار بصورة طفيفة خلال شهر سبتمبر، بينما حافظت على مستوياتها المرتفعة على أساس سنوي. وقد تصدر تلك المؤشرات مؤشر قطاع العقار الاستثماري لأسعار المباني الذي سجل نموا ملحوظا بواقع 16,4٪ على أساس سنوي، متبوعا بمؤشر قطاع العقار السكني لأسعار الأراضي بواقع 4,2٪ على أساس سنوي. بالمقابل، تخلف مؤشر قطاع العقار السكني لأسعار المنازل مسجلا نموا طفيفا جدا بواقع 1,8٪ على أساس سنوي للشهر الثاني على التوالي، ومنذرا باحتمال تراجع في الأسعار.

وقال التقرير إن مؤشر قطاع العقار الاستثماري للمباني قد حافظ على قوة أدائه رغم تباطؤه في العام 2015. فقد بلغ متوسط الأسعار حتى الآن ما يقارب نصف متوسط النمو الذي سجل في الفترة ذاتها من العام الماضي ليصل إلى 14,6٪. واستقر المؤشر عند 214,3 نقاط متراجعا عن مستواه في أغسطس بواقع 5٪. وقد ظهر التراجع في متوسط الأسعار لكل متر مربع خلال الأشهر التسعة الأولى من العام في سبعة مناطق من أصل إحدى عشرة منطقة يضمها المؤشر. إذ سجل كل من أبو حليفة والجابرية والسالمية والفروانية تراجعا بنحو 5٪.

مؤتمر «الاقتصاد المعرفي» يدعم إنشاء مركز للاقتصاد المعرفي

منى الدغيمي

قال الامين العام للامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بالانابة د.خالد مهدي: إن الدول الان باتت تعتمد على الاقتصاد المعرفي في خططها التنموية والانمائية بصورة رئيسية.

وقال خلال المؤتمر الصحافي للتعريف بأهداف مؤتمر الاقتصاد المعرفي الذي تعقد خلال الفترة من 1 الى 2 فبراير من العام المقبل برعاية سامية من صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد، ان أهمية الاقتصاد المعرفي في الكويت كونها احدى السياسات الواردة في الخطة الانمائية الثانية ويعتبر من المبادرات الرئيسية التي يجب ان نسعى اليها في القطاعين الحكومي والخاص، حيث يعتبر من الركائز الرئيسية لتفعيل ما يسمى تنويع مصادر الدخل والايرادات.

واضاف قائلا: «فكرة الاقتصاد المعرفي بدأت الان في الوضوح، مما يدفعنا في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الى ان نقوم بانشاء المركز الوطني للاقتصاد المعرفي، والذي سيساهم في تفعيل دوره في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص».

جانب من المتحدثين خلال المؤتمر الصحافي

المؤتمر ينطلق في الأول من فبراير 2016

وبدوره قال المدير العام للمعهد العربي للتخطيط د.بدر مال الله: ان المؤتمر جاء ليؤكد على فكرة مشروع انشاء مركز وطني للاقتصاد المعرفي، وذلك ليكون المظلة التي تعمل من خلالها الكويت لتطوير جميع البرامج المتصلة بالاقتصاد المعرفي بالتعاون مع كافة المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية.

وقال: ان المشروع في غاية الاهمية، لدعم عجلة التنمية المحلية، حيث ان اهميته، في ظل المرحلة الحالية، التي نحاول فيها تحسين الاوضاع، وتعزيز النشاط والتنافسية الاقتصادية، تتضح عبر ابرز المبادرات والآليات المتاحة، والممارسات التنموية العالمية، وان هناك حاجة ماسة لكل مكونات هذا البرنامج مؤسسيا وتشريعيا وفيما يتعلق ببناء القدرات.

ومن جانبه قال المستشارد. خالد الحشاش: ان المؤتمر يهدف الى استشراف مستقبل الكويت في مجال الاقتصاد المعرفي، خصوصا ان هناك دولا كثيرة سبقتنا في هذا المجال والتحول نحو الاقتصاد المعرفي لتنويع مصادر الدخل وتحسين بيئة الاعمال وتطوير منظومة التعليم والاستفادة من جوانب تطوير البلد والاستغلال الامثل لمفهوم المعرفة.

وقال: ان الكويت ليست بمعزل عن التطور الحاصل في معظم دول العالم وبدات منذ ما يقارب 5 سنوات من خلال جامعة الكويت والمعهد العربي للتخطيط حول كيفية وضع اللبنة الاولى لمفهوم الاقتصاد المعرفي في الكويت.

وقال: ان أهداف المؤتمر الاستراتيجية تتعلق بكيفية تغيير الوظائف المعاصرة للدولة لتكون اكثر انسجاما مع التوجهات العالمية فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل، وكذلك وضع الخطط والاستراتيجيات وتطوير البيئة التشريعية لاعادة النظر في كثير من القوانين لتتلاءم مع البيئة المعاصرة.

وبدوره، قال مدير مكتب البنك الدولي في الكويت د. فراس رعد: ان مفهوم الاقتصاد المعرفي يعني قيام المنظمات والافراد بكسب وانتاج ونشر واستخدام المعرفة بصورة فعالة لمنفعة الصالح العام، وهناك مظاهر مختلفة منها روابط قوية بين العلوم والتكنولوجيا والتركيز على التميز والابتكار والاهمية الممنوحة للتعليم والتعلم المستمر والاستثمار في مختلف مجالات البحث العلمي.

من جانبها، اشارت ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي في الكويت ديما الخطيب، الى مشاركة البرنامج على عدة اصعدة، وان البرنامج سوف يطلق خلال المؤتمر تقرير المعرفة العربي، وان هناك توجها لانتاج مجموعة من التقارير المعنية بالمعرفة لتحديد التحديات والفرص لسد الفجوة المعرفية بالمنطقة العربية، وكان آخر تقرير تم اصداره في هذا المجال في العام الماضي 2014، وسيتم اطلاقه بعدة بلدان عربية وعالمية، وستكون الكويت اول بلد يطلق فيه هذا التقرير لمناقشة النتائج.

جدير بالذكر ان المؤتمر يتم الاعداد له من قبل الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط ومكتب البنك الدولي والمستشار د.خالد الحشاش.

الأسهم الخليجية تفشل في استعادة عافيتها بأكتوبر

«كامكو»: 12,5٪ نمو أرباح البنوك في 9 أشهر

قال تقرير صادر عن شركة «كامكو» ان مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية تحركت في نطاق ضيق خلال شهر أكتوبر ولم تشهد سوى تقلبات طفيفة. وأنهى المؤشر السعري تعاملات الشهر بارتفاع نسبته 0,9٪ في حين سجل المؤشر الوزني انخفاضا بعد العوائد الإيجابية التي حققها في شهر سبتمبر. وتراجع مؤشر «مؤشر كويت 15» للأسهم ذات الرسملة الكبيرة بنسبة 1,2٪ خلال شهر أكتوبر حيث لم تتمكن مكونات المؤشر من الحفاظ على الزخم الإيجابي الملحوظ خلال الشهر السابق. كان سهم البنك التجاري الكويتي من أكثر الأسهم المتراجعة خلال شهر أكتوبر حيث سجل انخفاضا بنسبة 13,3٪ بعد ما حقق انخفاضا بنسبة 28,1٪ في صافي ربحه في الربع الثالث من عام 2015 بسبب الانخفاض الحاد في مكاسبه من المحافظ الاستثمارية.

ومازال موسم أرباح الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي إيجابي بشكل كبير حيث سجلت البنوك زيادة بنسبة 12,5٪ في صافي ربحها. ومع ذلك، فإن نمو الأرباح عموما قد قابله انخفاض بمعدل 29,2٪ سجلته شركتي الاتصالات زين وأوريدو الكويت.

وكان سهم شركة زين قد جاء في المركز الثاني بوصفه أكثر السهم تراجعا في مؤشر «كويت 15» حيث سجل تراجعا بنسبة 5٪ بسبب استمرار انخفاض صافي ربحه عن فترة الربع الثالث من عام 2015 إضافة إلى فترة التسعة أشهر الأولى من العام. ومن ناحية أخرى، كان من ضمن الأسهم المرتفعة ذات الرسملة الكبيرة سهم بنك بوبيان بارتفاع بلغ نسبة (7,41٪)، وبنك برقان (2,6٪) وبنك الكويت الوطني (1,2٪).

واشار التقرير الى ان أسواق الأسهم الخليجية قد فشلت في استعادة عافيتها خلال شهر أكتوبر على الرغم من العوائد المرتفعة التي حققتها معظم أسواق الأسهم العالمية الكبرى. وانخفضت مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية في المنطقة بما فيها سوق أبوظبي للأوراق المالية، الذي شهد التراجع الأكبر خلال شهر أكتوبر تلاه سوق الأسهم السعودية وسوق دبي. ومن ناحية أخرى، ارتفع مؤشر مؤسسة مورجان ستانلي إنترناشيونال كابيتال العالمي بنسبة 7,8٪ بنهاية الشهر بينما ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 8,3٪. وسجلت مؤشرات أسواق الأسهم الألمانية والصينية أعلى عوائد شهرية بلغت نسبتها 12,3٪ و10,8٪ على التوالي.

وعلى صعيد أسواق الأسهم الخليجية، استمرت أرباح الشركات في الارتفاع في معظم القطاعات غير النفطية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي. الى ذلك، خفضت وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني للديون السيادية طويلة الأجل للملكة العربية السعودية الى A+ من AA-، معللة هذا القرار باتساع العجز في الموازنة نتيجة لضعف أسعار النفط مع الإبقاء على النظرة المستقبلية «سلبية» نتيجة التحديات المالية التي تواجها المملكة.